جامعة سمنان

جامعة تشرين

دراسات في اللّغة العربية وآدابها

١٦

ردمد : ٢٠٠٨-٩٠٢٣

فصليّة دوليّة محكّمة تصدر عن جامعتَيْ :

سمـــنان ــ إيــران　　**تشرين ــ سورية**

السنة الرابعة – العدد السادس عشر– شتاء 1392 هــ.ش / 2014م

الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي

الدكتور محمد أحمد أبو عيد*

الملخص

قصدت هذه الدراسة الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، وذلك، بتبيان الحالة التي كانت عليها الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي، والحالة التي آلت إليها تلك الكتابة بعد التقعيد، ومن ثم، الكشف عن محاولات الإملائيين في تثبيت أشكال كتابية محددة على حساب أشكال أخرى، على أن يؤدي الشكل المعيار والمقيس وظيفة صرفية أو نحوية، أو أن يؤدي الوظيفتين كليهما.

كما، وخلصت الدراسة إلى أن كثيراً من قواعد الإملاء قد وضعت في ضوء تأثر الإملائيين بالقواعد الصرفية والنحوية، وأتت على ذلك كله بشواهد نصية.

كلمات مفتاحيّة: الوظيفة، الصرف، النحو، القاعدة، الإملاء.

المقدمة:

يتفق اللسانيون المعاصرون على أن الكتابة نظام سيميولوجي آخر غير ذلك النظام اللغوي الذي تتمحور حوله اللسانيات[١]، وعلى ذلك، فقواعد الإملاء ليست هي قواعد الصرف والنحو، ولا يفترض بها، أي قواعد الإملاء، أن تنبني على تلك القواعد، أي القواعد الصرفية والنحوية، بل يفترض بقواعد الإملاء أن تصف الحدث الكتابي، كما هو، بوصفه حدثاً يسجل المنطوق، لا أن تندفع لوصف وتحليل الوظائف الصرفية والنحوية للغة.

وفي الوقت الذي تقرر فيه اللسانيات المعاصرة حقيقة ذلك الانفصال بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، فإن اللسانيين العرب المعاصرين لا يفتأون يشيرون إلى تلك الحالة من الخلط بين الكتابة واللغة

---

* - أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. abueidmohammad@yahoo.com
تاريخ الوصول: ١٣/٠٤/١٣٩٢هـ.ش= ٠٤/٠٧/٢٠١٣م تاريخ القبول: ٢٩/٠٢/١٣٩٣ هـ.ش= ١٩/٠٥/٢٠١٤م
١ - محمد أبو عيد، "أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء"، **مجلة جامعة قطر للآداب**، ص٢٠٩.

في ما أنتجه علماء العربية من مكتوبات، مع التنبيه إلى ما جلبه هذا الخلط من أوهام وعدم وضـــوح في الأحكام والتصورات اللغوية[١]. ولعل التقعيد للإملاء بأثر من القواعد الصرفية والنحوية من أظهر مـــا يؤشر على تلك الحالة من الخلط بين اللغة والكتابة، وعلى ذلك، فإن مهمة الدراسة الحالية تتركـــز في الكشف عن تلك الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء في العربية.

لقد بدأ التقعيد للإملاء العربي[٢] في القرن الثاني الهجري[٣]، وهو تقعيد جاء متساوقاً ومرحلة التقعيـــد اللغوي، عامة، أو مرحلة إنتاج المؤلفات الصرفية والنحوية؛ وبطبيعة الحال، فإن الكتابة العربية عرفـــت الوجود قبل هذه المرحلة بمئات السنين، على أقل تقدير، ومن ثم، فإن محاولة التقعيد الإملائي في تلـــك المرحلة كان يمكن لها أن تخضع لنواميس داخلية، أي لما هو متعلق بالنص المكتوب نفسه، وبـــأثر مـــن الكتابة نفسها وقواعدها الذاتية الناظمة، فيقوم الإملائيون بوصف النظام الكتابي كما هو، وبمعزل عن قواعد اللغة، وهذا هو الأصل، ولكن التقعيد الإملائي خضع لاعتبارات أخرى خارجية، تعود لطبيعـــة تلك المرحلة، ومنها التأثر بالقواعد الصرفية والنحوية، ومن ثم، أصبح للكتابة العربية وجهان متمايزان، الكتابة قبل الإملاء، والكتابة بعد الإملاء. أما كتابة ما قبل الإملاء، فتمثل الكتابة العربية قبل أن تخضع لقواعد الصرفيين والنحاة، وأما كتابة ما بعد الإملاء، فتمثل الكتابة بعد أن أجرى الصرفيون والنحـــاة تعديلات عليها، فوضعوا لها قواعد صارمة، تأثرت بالقواعد الصرفية والنحوية.

وإذا كان الهدف الرئيس من وضع الكتابة أن تمثل المستوى المنطوق مـــن اللغـــة، فـــإن إقحـــام الاعتبارات الخارجية، ومنها القواعد الصرفية والنحوية في الإملاء أسهم في قصور الكتابات التقليديـــة، مما جعل الكتابة تخرج عن الغاية التي وضعت من أجلها[٤]. وعليه، يمكن القول، إن الكتابة العربية ظلت

[١] - رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، ص٣٦٩.

[٢] - تفصل الدراسة بين مصطلحي "الكتابة" و"الإملاء"، باعتبار أن الكتابة سابقة للإملاء، وهي أي الكتابة محاولة ابن اللغة لتسجيل اللغة وتقييدها، أما "الإملاء" فتنظر الدراسة إليه بوصفه علماً يحاول واضعوه أن يقعدوا لما وصف من المكتوب، على أن يكون التقعيد معيارياً، يثبت أشكالاً كتابية ويستبعد أخرى؛ ولعل هذه المقابلة بين الكتابة والإملاء تناظر تلك المقابلة بين اللغة وقواعد اللغة.

[٣] - غانم قدوري الحمد، **علم الكتابة العربية**، ص١٠٨.

[٤] - حمد أبو عيد، **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص١٧.

على حالها تخضع لسياق التطور الطبيعي، حتى قام الصرفيون والنحويون العرب بتعديلات واسعة عليها، وأخضعوها لتقعيد صارم في ضوء ما استقر لديهم من علوم الصرف والنحو[١]. ومن ثم، ظهر إلى الوجود ما يعرف بالإملاء العربي.

ومن هنا، فإن الإشارات المتكررة عند الأقدمين، والتي ترد للربط بين الصرف والنحو من جهة، وبين الإملاء، من جهة أخرى، لا تقع إلا في باب إخضاع الكتابة لأثر القواعد الصرفية والنحوية[٢]، وهي ذات الإشارات المتكررة عند أفواج المعاصرين[٣].

وإذا كان ما هو متداول بين الدارسين هي تلك الحالة من الخلاف بين الصرفيين والنحاة في كثير من القضايا، فإن حالة الخلاف تلك انتقلت إلى ميدان التقعيد الإملائي. فقواعد الإملاء ليست موضع اتفاق بين العلماء، قديماً وحديثاً[٤]، والخلاف في الإملاء العربي ما زال قائماً بين الأقطار العربية، بل وبين أبناء القطر الواحد، بل وبين أفراد الفئة الواحدة المتجانسة من المتعلمين، وإن أحداً من المتعلمين العرب لم يشعر، يوماً، أن المؤسسات الأكاديمية أو المجامع اللغوية حسمت الرأي في القضايا الإملائية والكتابية[٥].

وللتمثيل على ذلك الخلاف، جاء في تقرير لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية القاهري، الدورة الرابعة عشرة: "ومن حسن حظنا أن علماء الرسم لم يتركوا قاعدة إلا وقد اختلفوا فيها"[٦].

على أية حال، فإن تلك الحالة من الخلاف في القواعد الإملائية تشير إلى إمكانية النظر، وإعادة النظر، كرة بعد أخرى، بتلك القواعد، بل، وبإمكانية البحث عن الأصول التي دعت إلى وضع مثل هذه القواعد الإملائية، وهو ما تحاول الدراسة أن تقوم به عن طريق الكشف عن الوظائف الصرفية

---

١ - غانم قدوري الحمد، **المرجع المذكور**، ص١١٠.
٢ - جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية**، ص٢٤٣.
٣ - غانم قدوري الحمد، **المرجع المذكور**، ص١١٢.
٤ - عبد العليم إبراهيم، **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، ص١٠٩.
٥ - **المرجع نفسه**، ص١١٠.
٦ - **المرجع نفسه**، ص١٠٩.

والنحوية لقواعد الإملاء العربي، وهو كشف يؤشر على ما سبق شرحه من حالة الخلط بين المنطوق والمكتوب وقواعدهما عند الإملائيين.

وإذا كانت الدراسة الحالية تجنح إلى البرهنة على فرضيتها الأساس بالكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، فإنها ستوزع النقاش في ما يأتي من صفحات على محاور متعددة، وعلى الشاكلة الآتية:

الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف اللينة المتطرفة:

جاءت قواعد الألف اللينة، إملائياً، على النحو الآتي[1]:

-الألف اللينة في الأفعال.

أ-تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بألف، ألفاً، إذا كانت منقلبة عن أصل واوي، كما في: دنا وسما وعلا.

ب-تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بألف، ياء، إذا كانت منقلبة عن أصل يائي، كما في: هوى وبرى وسعى.

ج-تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بالألف، ياءً، إذا كان الحرف السابق للألف ليس الياء، كما في: استولى واسترضى والتقى.

د-تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بألف، ألفاً، إذا كان الحرف قبل الألف الياء، كما في: تَزَيَّا.

-الألف اللينة في الأسماء المعربة.

أ-إذا كانت الألف اللينة واوية الأصل تكتب ألفاً، كما في: عصا، علا، ذرا[2].

ب-إذا كانت الألف اللينة ذات أصل يائي تكتب بالياء، كما في: هدى، تقى، ورى[3].

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص٧١.

[2] - فاطمة النجار، **الموجه في الإملاء، دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم**، ص١٣٢.

[3] - **المرجع نفسه**، ص١٣٣.

ج-إذا كانت الأسماء المعربة غير الثلاثية منتهية بألف لينة ومسبوقة بياء تكتب ألفاً، كما في: السجايا، المزايا[١]، ويستثنى من ذلك الاسم العلم "يحيى"، فإنه قد كتب على هذا النحو "يحيى"، ليتميز عن الفعل "يحيا"[٢].

د-إذا كانت الأسماء المعربة فوق الثلاثية منتهية بألف، وليس قبل الألف ياء، تكتب الألف ياء، كما في: بشرى، تترى، طوبى[٣].

على أية حال، فإن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، وإن بدت مستقرة، إلا أن واقع الحال يؤشر على خلاف ذلك؛ فخلافات الإملائيين في كتابة الألف المنقلبة عن ياء أو واو كبيرة جداً، ووصلت إلى حد القول بأن جميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف لأنه الأصل[٤]، وهو قول يؤشر على جملة من المعطيات، لعل أظهرها:

-إن الزعم بوجود قانون صارم يقضي بكتابة الألف اللينة ياءً، إذا كانت منقلبة عن ياء، وكتابتها ألفاً، إن كانت منقلبة عن واو؛ هو زعم يقبل التأمل والتدقيق.

-إن السماح بكتابة الألف اللينة ألفاً، بصرف النظر عن أصلها الواوي أو اليائي، يشي بإحساس الإملائيين، بضرورة الفصل بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، ذلك أن الإملاء وجد ليمثل المنطوق اللغوي لا أن يمثل قواعد الصرفيين والنحاة وافتراضاتهم، وعليه، فإن الألف، سواء أكتبت قائمة أو مقصورة، هي ألف، نطقاً، وذلك بغض الطرف عن أصلها المفترض.

-إن الاضطراب في القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، إنما يمثل الاضطراب في كتابة ذات الألف في النصوص العتيقة السابقة لقواعد الإملاء، إذ يلحظ الناظر فيها أن رسمي الألف القائمة /ا/، والألف المقصورة /ى/، مثلت، بتبادل غير منتظم، صوت الألف، بغض النظر عن أصلها اليائي أو الواوي[٥].

---

[١] - **المرجع نفسه**، ص١٣٤.

[٢] - **المرجع نفسه**، ص١٣٥.

[٣] - عبد العليم إبراهيم، **المرجع المذكور**، ص٧٠.

[٤] - غانم قدوري الحمد، **المرجع المذكور**، ص١٤٢.

[٥] - حسين لافي، **نظام الكتابة العربية**، ص٥٨.

-إن تخصيص الألف القائمة في مرحلة ما بعد التقعيد الإملائي لتمثل الألف المنقلبة عن أصل واوي، وكذا تخصيص الألف المقصورة لتمثل الألف المنقلبة عن أصل يائي، إنما هو إقحام لقواعد الصرف في قواعد الإملاء.

-لو أخذ الصرفيون بمبدأ الفصل بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، لكانوا أمام خيارين؛ إما أن يحفظوا للألف شكلين كتابيين، كما هو وارد في نصوص ما قبل التقعيد ودون الإلتفات لموضوع الأصل، وإما أن يثبتوا شكل الألف القائمة ممثلاً وحيداً للألف أينما وردت وبغض الطرف عن أصلها، أيضاً.

-اختار الإملائيون خياراً ثالثاً، يقضي بالاحتفاظ بالشكلين الكتابيين للألف، وكما وردت في نصوص ما قبل التقعيد، مع الفصل بين الشكلين، بناءً على القواعد الصرفية في فصلها بين ما هو واوي الأصل أو يائي الأصل، وذلك كله بتخصيص رسم الألف القائمة، ليمثل الألف المنقلبة عن واو، وتخصيص رسم الألف المقصورة ليمثل الألف المنقلبة عن ياء.

وعليه، فإنَّ كتابة الألف، بناءً على الأصل اليائي أو الواوي، ليس إلا من عمل الصرفيين، وليس له ما يعضده في واقع المكتوبات العتيقة، فالكلمات ذات الأصل الواوي المفترض، إنما كتبت ألفها اللينة ألفاً، تمثيلاًلما ينطق،وكما هو معروفومتداول في كلالأروقة، فإن ما جاءعلى أصله، لايسألعن علته.

أما الكلمات المنتهية بالألف المقصورة، فكتبت ألفها على هذا النحو من باب تنوع الأشكال الكتابية الممثلة لصوت لغوي واحد، فإلى جانب الألف المقصورة ممثلاً لصوت الألف (الفتحة الطويلة)، مَثَّل الرسم العثماني الصوت نفسه بالحرف (و)، وذلك، كما في: "الصلوة" و "الزكوة"؛ ولعل هذا التعدد للأشكال الكتابية يعود إلى مرحلة لغوية معينة، كانت فيها الألف القائمة تمثل صوتاً يتباين عن الصوت الذي تمثله الألف المقصورة، والواو، وفي مرحلة تالية، حدث تغير صوتي بتطور الصوت الذي تمثله الألف المقصورة ليصبح فتحة طويلة، دون أن يواكب هذا التطور الصوتي تطور في الشكل الكتابي، إذ إن اللغة المنطوقة في حالة تغير مستمر، في حين تستمر الكتابة في المحافظة على شكل ثابت مستقر. ولعل هذا التحليل يتفق مع القول بأن هذه الألف كانت تنطق ياء شبه حركة /ي/، ومن ثم، فمن الطبيعي، والحالة هذه أن يشار إلى الياء برسمها المعروف (ى)، وذلك من باب المطابقة التامة بين

المنطوق والمكتوب، عملاً بما وضعت من أجله الأبجديات والكتابة، وفي مرحلة أخرى لاحقة تطور صوت الياء في تلك المواضع، ليصبح فتحة طويلة (ألف لينة)، ولم يواكب التطور الصوتي في صوت الياء تطور في رسمها المكتوب، ومن ثم، ظهر الرمز (ى)، ليشير إلى الفتحة الطويلة في بعض السياقات الكتابية[١].

ومن هنا، يمكن للدراسة أن تصف الألف المقصورة بأنها ركام أو راسب كتابي، يؤشر على مرحلة كان فيها الرسم (ى) يمثل صوتاً مغايراً لصوت الفتحة الطويلة المُمَثلة برسم الألف القائمة؛ إن أركيولوجيا الكتابة، هنا، وإن أشارت إلى أصل يائي أو شبيه باليائي للألف المقصورة، إلا أن إشارتها تتغاير مع ذلك الزعم بأن كل ألف قائمة أصلها واو، وكل ألف مقصورة أصلها ياء.

وعليه، فإن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة لم تمط اللثام عن الأطوار المختلفة التي مرت بها الكتابة العربية، بل حاولت تفسير التنوع في تمثيل الفتحة الطويلة كتابياً (ا) و (ى) اتكاءً على مقولات صرفية، مع أن الوصف للظاهرة كان يمكن له أن يكتفي بالإقرار برسمين خطيين، يمثلان الفتحة الطويلة: ألف قائمة ممثل أصيل لنطق الفتحة الطويلة، وألف تاريخية راسب لمرحلة لغوية وكتابية معينة، وذلك قياساً على الإقرار بتمثيل الرسم الكتابي الواحد لصوتين مختلفين، كما في رسم الواو (و) الذي يمثل الواو الحركة وشبه الحركة، وكما في رسم الياء (ي) الذي يمثل الياء الحركة وشبه الحركة.

ومن التوظيفات ذائعة الشيوع لشكلي الألف القائمة والمقصورة، تخصيص الشكل الكتابي "يحيى" ليشير إلى الاسم، في حين خصص الشكل (يحيا) للفعل، وهو توظيف صرفي واضح للتغاير بين الألفين، بهدف الفصل بين الصيغتين الاسمية والفعلية.

إن مثل هذا التوظيف الصرفي لتعدد الشكل الكتابي للألف إنما يقوم على غض الصرفيين النظر عن حالتي الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي وبعده، وهو، من جهة أخرى، توظيف يقوم على تفسير الاختلاف في الكتابة بقواعد صرفية ونحوية.

وفي السياق نفسه، ومما يؤشر على حالة الانفصال بين الكتابة قبل التقعيد والكتابة بعد التقعيد، أن الكلمة المنتهية بالألف المقصورة، إذا اتصل بها ضمير رسمت الألف المقصورة فيها ألفاً قائمة، فتكتب

[١] - محمد أبو عيد، **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص٨٣.

هواك وفتاك في الأسماء، و"رماك" و"هداك"، في الأفعال؛ هذا بعد مرحلة التقعيد الإملائي، أما قبل التقعيد، وفي "رسم المصحف"، عياناً، فإن الألف المقصورة، في هذه الحالة، لا ترسم ألفاً قائمة، بل تبقى مقصورة[٢]، وعليه، فإن عمل الإملائيين، هنا، كان بتثبيت شكل كتابي واحد، نظر إليه على أنه القاعدة أو المعيار.

الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف الفارقة:

-الألف الفارقة بعد واو الجماعة:

تكتب الألف الفارقة أو ألف التفريق، وفق اصطلاح الإملائيين، بعد واو الجماعة التي تتصل بالأفعال، كما في: "بذلوا، أن يعملوا، اجتهدوا"، وتسمى الألف الفارقة، لأنها تفرق بين الواو التي هي من أصل الفعل، كما في: "يدعو" و"واو" الفاعل التي هي زائدة.

إن نظرة عجلى إلى واقع الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي، ممثلاً برسم المصحف العثماني وبغيره من المكتوبات، ترينا أن ما قيل عن الألف الفارقة إنما يعوزه التأمل والتدقيق، فهذه الألف كانت تزاد بعد كثير من الواوات، سواء في ذلك، أكانت الواو أصلية أم زائدة[٣].

وأما دورها الوظيفي بالتفريق بين الواو الأصلية والزائدة، وهو دور صرفي، فلم يسند إليها إلا بعد التقعيد الإملائي، أي بعد إقحام القواعد الصرفية في الإملاء، فأصبح للألف عمل ليس من طبيعة الكتابة، وليس من صنعها، بل هو من صنع الصرفيين. وبذلك ثبتت الألف بعد الواو إذا كانت الواو زائدة، وحذفت بعد الواو إذا كانت الواو أصلية، في حين احتفظ الرسم العثماني بحالة من عدم الاستقرار في رسمها أو في حذفها بعد الواو[٤]، مؤشراً بذلك على الحقيقة العلمية ساطعة الظهور.

-الوظيفة النحوية في الألف الفارقة في "مائة":

يرى الإملائيون العرب أن الألف في "مائة" هي ألف فارقة، إذ هي تفرق بين "مائة" و"منه"[٥]، وعليه، فهي، تقوم بوظيفة نحوية تتمثل في الفصل بين الاسم وشبه الجملة.

---

[٢] - غانم قدوري الحمد، **المرجع نفسه**، ص١٤١.

[٣] - أحمد قبش، **الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه**، ص٧٨.

[٤] - حسين لافي، **نظام الكتابة العربية**، ص٦٤.

[٥] - حسين والي، **كتاب الإملاء**، ص٧٣.

والحق، كما يرى الدارس، أن الألف في هذا الموضع ليست فارقة، ولا تؤدي وظيفة نحوية في الفصل بين (مئة) و(منه)، بل هي ألف تاريخية تراثية أو هي راسب لغوي تاريخي، يشير إلى ذلك المورث الكتابي الذي ورثته الكتابة العربية عن شقيقتها السريانية، إذ إننا نجد الكتابة السريانية احتفظت بالكلمة ذاتها "مائة" على الشاكلة نفسها التي ترد عليها في العربية[٦]، ومن ثم، فإن غضّ الإملائيين العرب الطرف عن الكتابات السامية، هو ما دفع بهم إلى البحث عن تفسير للظواهر الكتابية، في ضوء القواعد النحوية، فراحوا يهبون هذه الألف في هذا الموضع تلك الوظيفة النحوية، وهو ما تنقضه الدراسة الحالية.

الوظائف النحوية والصرفية للواو الفارقة:

-الواو في عمرو:

تزاد الواو في كلمة "عمرو"، وفق قواعد الإملائيين، للفرق بينها وبين "عمر" الاسم الممنوع من الصرف[٧]؛ وبهذا النظر، فإن للواو في "عمرو" وظيفتين:

-وظيفة صرفية تمثلت في الفصل بين صيغتين اسميتين، هما: "عَمرو" و"عُمَر".

-وظيفة نحوية تمثلت في تبيان العلامة الإعرابية التي ينبغي لها أن تظهر على أواخر الكلم.

إن هذه الواو، وفق ما ترى الدراسات المعاصرة، ليست فارقة، وإنما هي أثر لهجي آرامي نبطي دال على حالة إعرابية، ومثل كلمة "عمرو" عشرات من أسماء الشخوص البدوية لا تزال باقية إلى اليوم في بادية الشام والجزيرة العربية، وهي أسماء حية، الواو في كتابتها ذات مقابل صوتي حقيقي، وذلك من مثل: سعدو، خيرو، هبو، عبدو، زيدو، كلبو، ملكو، ومثلها، أيضاً، العلم عمرو، إذ له نطقان بإظهار الواو وعدمه[٨]، وأما إظهار الواو فيجعل الكلمة راسباً لغوياً نبطياً، توافق فيه المنطوق والمكتوب، وبعبارة أخرى، توافقت فيه أركيولوجيا اللغة وأركيولوجيا الكتابة؛ وأما عدم الإظهار، فنطق عربي

---

[٦] - محمد أبو عيد، **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص٨٦.

[٧] - أحمد قبش، **المرجع المذكور**، ص٧٨.

[٨] - حسين لافي، **نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص٦٢.

خالص للكلمة، انفصلت فيه أركيولوجيا اللغة عن أركيولوجيا الكتابة، وبتعبير آخر، تغير النطق، وحافظت الكتابة، كعادتها، على شكلها الثابت.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تتفق مع الرأي المسطور، أعلاه، بأن الواو في "عمرو" ليست واواً فارقة، وليس مصطلح "فارقة" هنا إلا مصطلحاً من صنيع الصرفيين والنحاة لا غير، وكان غرضهم من ذلك أن استعانوا بالكتابة للفصل بين شكلين صرفيين، هما: "عمرو" و"عمر"، وكذا، بيان الممنوع من الصرف منهما من المصروف، وهو توظيف صرفي ونحوي مزدوج لقواعد الإملاء.

-الواو في أولى:

تزاد الواو في "أولى" الإشارية فرقاً بينها وبين "إلى" الجارة، ولم تزد في الجارة، لأنها حرف، والاسم أولى[٩]، هذا باعتبار النحاة، أي إن الواو هنا تؤدي وظيفة صرفية، هي الفصل بين الصيغة الاسمية والصيغة الحرفية، وعلى المنوال نفسه تزاد الواو في أولات حملاً على المذكر في أولى[١٠]، إن ما تراه الدراسة أن الواو هنا حالها كحال شقيقاتها من الواوات، فهي ليست فارقة، ولا تؤدي وظيفة صرفية، ولكنها تشير إلى طور مرت به الكتابة العربية، كانت فيه تنزع إلى تمثيل الحركات في البنية الكتابية، ونتيجةً للخلط في النطق بين الضمتين القصيرة والطويلة واللتين لا يفصل بينهما إلا المدة الزمنية، ظهر الشكلان الكتابيان: "أولى" و"أولات".

الوظيفية النحوية في كتابة إذن (إذاً):

استقرت القاعدة الإملائية الخاصة بـ "إذن" عند كثير من الإملائيين، على النحو الآتي:

-تكتب إذن بالنون إذا كانت ناصبة للفعل المضارع، نحو: أدرس إذن تنجح، وإذا لم تكن ناصبة كتبت بـ التنوين، نحو: أخفق التلميذ في دروسه، إذا هو المسؤول عن فشله[١١].

[٩] - حسين والي، **المرجع المذكور**، ص٨٠.

[١٠] - **المرجع نفسه**، ص٨١.

[١١] - عبد السلام هارون، **قواعد الإملاء**، ص٣٤.

إن القاعدة المشروحة، أعلاه، لا تصف واقع الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي أو بعده، إذ إنها، أي القاعدة، تخترق من جهات عدة:

أ.جاء رسم المصحف السابق للتقعيد الإملائي بالألف مطلقاً "إذاً"[12].

ب.كتبها أهل الكوفة نون مطلقاً، ليفرقوا، أولاً، بينها وبين إذا الفجائية والظرفية، ولأنها، ثانياً، أي إذن، حرف كأن ولن، والحرف لا يدخله تنوين[13]، إن الكتابة الكوفية هذه، خرق للقاعدة، أعلاه، من جهة، وتوظيف للقواعد الصرفية والنحوية الكوفية في الإملاء، من جهة أخرى، وهو أثر وظف هذه المرة ليفرق بين "إذن" الحرفية و "إذا" الإسمية، أي للفصل بين صيغتين صرفيتين، وللفصل أيضاً بين مُختَلِفَين في العمل النحوي.

ج.نقل عن المبرد، وهو من البصريين، أنه قال: "أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنها مثل أن ولن"[14].

د.يرى بعض المعاصرين أن تكتب "إذن" بالنون مطلقاً[15]، ومن أولئك إميل يعقوب، إذ رأى ذلك، تمثيلاً للمنطوق، من جهة، وفرقاً بين تنوين "إذن" وتنوين النصب اللاحق بأواخر الكلمات، من جهة أخرى[16]. وهو توظيف صرفي ونحوي آخر، للاختلاف في كتابة "إذن" و"إذاً".

إن كل أولئك الخروقات تؤشر على أن رسم "إذن" بالنون لأنها عاملة، ورسمها بالألف لأنها هاملة، إنما هو من صنيع النحاة، وحدهم، وهو، "بالجملة"، يؤكد تلك الفرضية التي انطلقت منها الدراسة في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، إذ جاء توظيف الإملاء، هنا، بوهب كل من "إذن" و"إذاً" وظائف نحوية، تسعى للفصل بين ما هو عامل وما هو هامل، وفق نظرية العمل النحوي.

الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة التنوين[17]

[12] - **المرجع نفسه**، ص٣٤.

[13] - حسين والي، **المرجع المذكور**، ص٦٩-٧٠.

[14] - ميل يعقوب، **الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه**، ص٧٦.

[15] - **المرجع نفسه**، ص٧٦.

[16] - **المرجع نفسه**، ص٧٦.

[17] - تعامل النحاة العرب مع التنوين، كتابياً، بإضافة حركة أخرى لحركة الإعراب الأصلية، مع أن التنوين، من وجهة

التنوين، صوتياً، نون لاحقة للعلامة الإعرابية، ولكنه لم يرسم في الإملاء العربي نوناً، وإنما رسم بتكرار حركة الإعراب، مسبوقة بالألف، في بعض الأنساق، ولو كتب التنوين في: كتبٌ، طربٌ، على نحو: "كتبُن" و"طربُن"، أي: بطريقة صوتية، طابق فيها المنطوق المكتوب، لتغير الشكل الكتابي للاسم، ولم يعد شكلاً مميزاً للناظر، وعليه، فإن الكتابة على هذا النحو: "كتبُن" و"طربُن" وما شاكلهما، تخلق لبساً في الفصل بين الاسم والفعل، على المستوى المكتوب، ذلك أنك إذا ما كتبت التنوين نوناً، فإنك لن تفصل نون التنوين عن نون النسوة، وسيقرأ المرء كلمات من مثل: "كتبُن" و"طربُن"، تارة على الاسمية وتارة على الفعلية؛ إن علامة التنوين في "كتبٌ" و"طربٌ"، وإلى جانب ما تمثله من قيمة صوتية، فإنها تقوم بوظيفة صرفية نحوية مزدوجة، إذ تفصل بين الفعل والاسم، من جهة، وتفسر ملامح العمل النحوي من جهة أخرى[١٨]. إن هذا التحليل للتنوين من الناحية الكتابية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن علامة التنوين لم تكن متضمنة في المكتوبات العربية في مرحلة ما قبل التقعيد للإملاء، وإنما هي من صنيع النحاة، فإنه، أي: التحليل ذاته، يكشف عن التوظيفات الصرفية والنحوية لتلك العلامة.

الوظيفة الصرفية في كتابة التاء المربوطة والمفتوحة:

يصف الإملائيون كتابة التاء المربوطة والتاء المفتوحة على النحو الآتي:

-تكتب التاء في آخر الكلمة تاء مربوطة أو تاء مفتوحة مبسوطة.

-التاء المربوطة، هي تاء تلفظ هاء عند الوقف، وتكتب إما (ـــة) أو (ة)[١٩].

-التاء المفتوحة، هي تاء تلفظ تاء عند الوقف وتكتب (ت)[٢٠].

إن ما وضعه الإملائيون من قواعد تصف كتابة التاء المربوطة والمفتوحة هو ما جعل الشكل الكتابي للتاء يقوم بوظيفتين، أما الوظيفة الأولى فصوتية، وتتمثل في الفصل بين صوتي التاء والهاء عند الوقف،

صوتية معاصرة، ليس إلا نوناً أضيفت للكلمة، وذلك كما تكشف عنه الكتابة الصوتية:

Katibu + n = Katibun

١٨ - مصطفى حركات، **الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي**، ص٣٠-٣١.

١٩ - عمر سليمان ومحمود صيني، **الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية**، ص١٠٤.

٢٠ - فاطمة النجار، **المرجع المذكور**، ص٤٩.

وأما الوظيفة الصرفية، فتتحقق في الفصل بين الاسم والفعل، إذ خصص الإملائيون التاء المفتوحة للأفعال، في حين خصصت التاء المربوطة للأسماء، ومن ثم، فإن الناظر، وفي ظل غياب التمثيل الخطي للحركات القصيرة، سَيَفْرُق بين الكلمتين "لعبة" و"لعبت"، على أن الأولى منهما اسم، والثانية فعل، وذلك لم يكن إلا بسبب تغير الشكل الكتابي للتاء.

إن هذه الوظيفة الصرفية التي قام به الشكل الكتابي للتاء، إنما هي وظيفة أسندت إليها من قبل الصرفيين والنحاة في مرحلة ما بعد التقعيد الإملائي، أما في مرحلة ما قبل التقعيد فلم يكن الأمر كما جاء في قواعد الإملائيين، بدليل أن النصوص العتيقة احتوت على شواهد لكلمات أسماء من مثل: "رحمت، سنت، كلمت، شجرت، امرأت"[٢١]، إن هذه الكلمات وأضرابها مما جاء بتاء مفتوحة، إنما هي استمرار لموروث نبطي[٢٢]، وهو يشير بالجملة إلى حالة فوضى في كتابة التاء قبل التقعيد الإملائي، وعدم انتظام كتابتها على النحو الذي وضعه الإملائيون العرب، وهم من أقحم القواعد الصرفية والنحوية في الكتابة والإملاء.

فالتاء لها شكل في بداية الكلمة (تـ) وفي وسطها (ـتـ)، ولها شكلان في آخرها (ـة) و(ت)، ولكن الإملائيين فصلوا بين الشكلين الأخيرين، متجاوزين نصوص ما قبل التقعيد، لغرض صرفي[٢٣]، كما يظهر في الفصل بين الكلمتين: "لعبة" و"لعبت"، وما شاكلهما من كلمات.

الوظيفة اللغوية في كتابة: ثَمة وثُمَّت.

قرر الإملائيون أن (ثَمّة) الظرفية المفتوحة الأول تكتب تاؤها مربوطة، فرقاً بينها وبين حرف العطف المضموم الأول (ثُمّت)[٢٤]، وهو قياس من الإملائيين على الحالة السابقة في الفصل بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة، وهو فصل وظف، صرفياً، لِيَفْرُق بين الاسم والحرف.

---

[٢١] - أبو عمرو الداني، **المحكم في نقط المصحف**، ص٧٧-٧٩.

[٢٢] - صلاح الدين المنجد، **دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي**، ص١٩.

[٢٣] - مصطفى حركات، **المرجع المذكور**، ص٣٠.

[٢٤] - مصطفى حركات، **المرجع المذكور**، ص٣٠.

الخاتمة:

حاصل التكلم في ما دار من نقاش في محاور سلفت أن الإملائيين العرب والذين كانوا أنفسهم نحويين وصرفيين، لم يلتفتوا، عند وضعهم لقواعد الإملاء، إلى الجوانب التاريخية للكتابة العربية، و لم يصفوا، بدقة، ما هو مكتوب، و لم يفصلوا الكتابة عن اللغة، ومن هنا، فإنهم لم يفصلوا قواعد الإملاء عن قواعد اللغة، بل هم أقحموا قواعد اللغة في الكتابة والإملاء، مما جعل الإملاء العربي، في مواضع كثيرة، يشير إلى قواعد النحويين أكثر مما يصف واقعاً كتابياً ملموساً.

وهو ما جعل قواعد الإملاء تتخالف، في كثير من الحالات، وواقع الكتابة، فجاء الإملاء، كما النحو العربي، معيارياً في طابعه العام، يحاول تقييس أشكال كتابية محددة على حساب أشكال أخرى، بل هو يحاول أن يفرض أشكالاً ويقصي أشكالاً، كل ذلك باعتبار أن الشكل المفروض هو المعيار، وعليه يجري القياس.

إن ما ذهب إليه الدارس في هذه الأوراق لا يستهدف قواعد الإملاء المستقرة، ولا يحاول تغييرها، بل هو، أي الدارس، يحاول الكشف عن حقيقة علمية، تتمثل في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي.

قائمة المصادر والمراجع:

١- إبراهيم، عبد العليم، **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، (د.ط)، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٥.

٢- أبو عيد، محمد، "**أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء**"، مجلة جامعة قطر للآداب، المجلد ٢٨، السنة ٢٠٠٦، ص٢٠٧-٢٣٠.

٣- أبو عيد، محمد، **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٨.

٤- حركات، مصطفى، **الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي**، الطبعة الأولى، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٩٨.

٥- الحمد، غانم قدوري، **علم الكتابة العربية**، الطبعة الأولى، عمان: دار عمار، ٢٠٠٤.

٦- الداني، أبو عمرو، **المحكم في نقط المصحف**، ت ٤٤٤هـ-١٠٥٣م، الطبعة الأولى ، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦.

٧- الروسان، سليم، **أساسيات في تعليم مبادئ الإملاء والترقيم**، (د.ط)، عمان: (د.ن)، ١٩٨٨.

٨- سليمان، عمر، وصيني، محمود، **الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية**، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١.

٩- السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية**، ت ٩١١هـ-١٥٠٦م، (د.ط)، مصر:مكتبة الخانجي، ١٩٠٩.

١٠- عبد التواب، رمضان، **فصول في فقه العربية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩.

١١- قبش، أحمد، **الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه**، (د.ط)، دمشق، ١٩٧٧.

١٢- لافي، حسين، **نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الأردن: جامعة اليرموك، ٢٠٠٦.

١٣- المنجد، صلاح الدين، **دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأمــوي**، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٢.

١٤- النجار، فاطمة، **الموجه في الإملاء دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم**، الطبعة الأولــى ، القاهرة: دار البيان، ١٩٨٣.

١٥- هارون، عبد السلام، **قواعد الإملاء**، الطبعة الأولى ، القاهرة: مكتبــة الأنجلــو المصــرية، ١٩٩٣.

١٦- والي، حسين، **كتاب الإملاء**، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.

١٧- يعقوب، إميل، **الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه**، الطبعة الأولى، طرابلس :جروس برس،١٩٨٦.